

Ibn-Jinnī's Justifications for the Omissions in Sibaweh's Book

اعتذارات ابن جني عن سيبويه في فوائت الكتاب

Sayel Al-Hawawsheh^{*1}.

¹Applied Science Private University, Amman, Jordan.

ARTICLE INFO

Article history:
Received 12 Apr 2019
Accepted 13 Jun 2019
Published 01 Oct 2020

*Corresponding author:
Applied Science Private University, Amman, Jordan.
Email: hsavel@yahoo.com.

This study aimed to reveal Ibn al-Jinnī's approach in defending Sibawayh against overlooking certain linguistic structures. Such omissions were pointed out by some grammarians, like Ibn al-Sarrāj, which led Ibn al-Jinnī to view them as a derogation of Sibawayh's efforts in the book. He responded by trying to find reasons to counter those who attacked and undermined Sibawayh, according to his understanding. The reactions of grammarians, linguists, and lexicographers were often similar regarding many examples that Sibawayh overlooked, whether in approval or rejection, as this study will explain. The omissions identified by Ibn al-Jinnī were categorized according to their sources. The study then examined Ibn al-Jinnī's evidence, as documented in his book *Al-Khaṣā'is*, and summarized the evidence that Ibn al-Jinnī used but did not explicitly mention. All this information was scrutinized, critiqued, and compared to assess the strength of the evidence. The study demonstrated that early grammarians often overlooked the fact that linguistic structures evolve and change a natural development influenced by many factors. Therefore, early grammarians scrutinized Sibawayh's and others' works, searching for overlooked structures as if they were trying to discover precious knowledge. Had they devoted their time and effort to more important matters, it would have been more beneficial and appropriate.

Keywords: Arab Grammarians, Ibn Jinni, Sibawayh.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف النقاب عن منهج ابن جني في الذب عن سيبويه في الأبنية التي غفل عنها، وتتبعها النحاة بعده كابن السراج؛ مما جعل ابن جني يظن ذلك انتقاصاً من جهد سيبويه في الكتاب، فأنبرى يرد عنه ذلك، ويجتهد في إيجاد العلل للانتصار ممن نالوا من سيبويه وحطوا من قدره حسب فهمه. وقد تشابهت ردود النحاة وأهل اللغة والمعاجم في الكثير من الأمثلة التي فاتت سيبويه في الموافقة أو الرفض، وهذا ما سيوضحه البحث. وقد قُسمت الفوائت التي أوردها ابن جني إلى أقسام حسب مصدرها، ثم شُرع بعد ذلك ببيان أدلة ابن جني التي أفصح عنها في كتابه الخصائص، ثم استنباط الأدلة التي استعان بها ابن جني ولم يذكرها صراحة. وكل ذلك قد أُلقي في ميزان الدراسة والنقد والمقارنة طلباً لبيان قوة تلك الأدلة. وقد أفضى البحث إلى أن النحاة القدامى لم يلجح في تفكيرهم أن الأبنية تتكاثر وتتحور، وهذا تطوّر

طَبَعِي يصيب الأبنية لأسباب عديدة، ولذلك تتبّع النحاة القداحي أثر سيبويه وغيره يتصيّدون أبنية فائتة كأنهم يقعون على علم غزيرا! ولو أنّهم أنفقوا وقتهم وجهدهم الغزير فيما هو أهمّ لكان خيرا لهم وأقوم.

الكلمات المفتاحية: النحاة العرب، ابن جني، سيبويه.

١. المقدّمة

يجلّي هذا البحث أهمية الانتقال من منهجية التبرير إلى منهجية الوصف في دراسة أبنية اللغة، فقد انبرى عدد من النحاة القدامى منهم السيرافي وابن جني وابن عصفور وغيرهم للدفاع عن سيبويه، ودروا النقص عنه في أبنية ذكر بعضهم أنها فاتت سيبويه. ويعزم البحث أيضا على استكشاف منهج ابن جني في الاعتذار عن سيبويه في الأبنية التي فاتته، وقد عرض ابن جني دفاعه في باب مستقل من كتابه الخصائص.

وكان السيرافي قد سبق ابن جني في الذبّ عن سيبويه في الفوائد، فكان لزاما أن يسلك البحث سبيل المقارنة بين منهج ابن جني والسيرافي، والوقوف على التشابه والاختلاف بين منهجيتهما. وكان حقّا أيضا أن يلتزم البحث المنهج الوصفي في بيان طرق ابن جني ووسائله في الدفاع عن سيبويه في الفوائد، ثم إخضاع تلك الطرق والوسائل لمجهر الدرس والنقد.

وحتى يبلغ البحث مرامه التّجّئ إلى عدد من المصادر الأمّيات ككتاب فوائت كتاب سيبويه من أبنية كلام العرب للسيرافي، وكتاب الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور، وكتاب أبنية الصرف في كتاب سيبويه لخديجة الحديثي، فضلا عن المعاجم والأبحاث والرسائل الحديثة.

دوافع البحث

كان الدافع لهذا البحث ما ورد في مقدمة المحقّق محمد عبد المطلب البّغاء في كتاب فوائت كتاب سيبويه من أبنية كلام العرب*، إذ قال: "ومن خلال تصفّح هذين البابين في شرح السيرافي وخصائص ابن جني اتضح لي الشبه الكبير، إن لم أقل المطابقة بين ما ذكره السيرافي وابن جني في دفاعهما عن سيبويه وردّ من استدرك عليه، وهذا ما يؤيّد عندي: أنّ ابن جني كان قد اطلع على شرح أبي سعيد ونقل عنه، وإن لم يشر إلى ذلك" (السيرافي، ٢٠٠٠م، ٤٣). أمّا أنّ ابن جني قد اطلع على شرح السيرافي ونقل عنه فغير بعيد، وأمّا أنّ ابن جني ما زاد على ما جاء به السيرافي، وأنّ دفاعهما كان متطابقا فهذا يعوزه مزيد بيان وتفصيل.

إنّ المستقرى لأبنية الصرف في كلام العرب ليجد أنّها تتكاثر كلّما تقدّم الزمان؛ فقد شرح ابن الدهان عن سيبويه ثلاثين وثمانمئة بناء، وزاد عليها أربعة وستين أخرى (ابن الدهان، ٢٠٠٣م، ١٩)، ثمّ تعقّب ابن السراج سيبويه، فعثر على أبنية فاتته، وإن كان قد اختلف في بعضها، وزاد الجرمي وابن خالويه أمثلة يسيرة (ابن القطاع، ١٩٩٩م، ٩٠) وورد عند السيرافي وابن جني أبنية أخرى لم يذكرها سيبويه ولا ابن السراج في تعقبه لأبنية سيبويه، وقد أقرّا، أي السيرافي وابن جني، بفواتها. كما ذكر أبو بكر الأشبيلي الزبيدي وهو معاصر للسيرافي وابن جني أنّه ألّف نحو الثمانين بناء لم يذكرها سيبويه في أبنيته، ولا دلّ عليها أحد من النحويين من بعده (الأشبيلي الزبيدي، ١٨٩٠م، ١) ثمّ جاء ابن القطاع الذي أحصى ألفا وخمسمئة بناء، وذكر أنّه رام الاختصار وعدم الإكثار من الأمثلة؛ ولذلك لم يضمن الإحاطة بكل الأبنية. (ابن القطاع، ١٩٩٩م، ٩٢). واستدرك السيوطي في المزهّر كذلك عددا من الأبنية، ولعلّ كتاب خديجة الحديثي (أبنية الصرف في كتاب سيبويه) من الكتب المهمة في رصد كل ما استدرك على سيبويه من أبنية ممن جاء بعده حتى العصر الحديث، ولن ينتهي توليد الأبنية ما دامت اللغة العربية لغة منطوقة، وتتأثر بغيرها من اللغات، وما دامت العلوم تطرأ والفكر ينتج الجديد. وليست الغاية إحصاء ما استدرك على سيبويه، إنّما الغاية ملاحظة زيادة عدد الأبنية المستدركة كلما تقادم الزمان على عهد سيبويه. فالحاجة إلى انتزاع أبنية جديدة من أبنية مستقرة لا تنتهي، وأمثلة ذلك كثيرة نحو المصدر الصناعي، إذ ترى خديجة الحديثي "أنّ المصدر الصناعي دعت الحاجة إليه بعد أن ترجمت الكتب الكثيرة عن اللغات الأجنبية، وبعد أنّ بدأ العرب يؤلفون في العلوم المختلفة، فاحتاجوا إلى وضع أبنية تسدّ حاجتهم في الكتب المترجمة والمؤلّفة، وقد كثر هذا النوع من المصادر في القرون المتأخّرة" (الحديثي، ١٩٦٥م، ٢١٠).

ما سبق يدفع إلى الإيمان بأنّ اللغة تخضع للتطور والنمو كما ينمو الكائن الحي، وقد أشار إلى هذا المعنى رمضان عبد التّواب (عبد التّواب، ١٩٦٧م، ٣٠). ولا جرم أنّ ابن جني والسيرافي ومن حاول حصر اللغة وأبنيتها والانشغال بتتبع ما شرد من

أحد النحاة لم يدُر في بالهم هذا التفكير، وكان همهم تدوين اللغة القديمة وتنظيم مادتها (خمعاني، ٢٠١٦م، ١٦٩)؛ لهذا أكتبوا على ملاحقة الأبنية التي استدركت على سيبويه يردون عنه ما ظنوا أنه انتقاص لعمله وجهده في الكتاب، وليس الأمر كذلك. ولو أن باحثاً أراد أن ينحو مثل ما نحا ابن جني والسيرافي من قبله ماذا عساه أن يفعل بمئات الأبنية التي ظهرت بعد عهد دينك الرجلين.

نفي المطابقة

لم يكن ممكناً الاختلاف الواسع بين السيرافي وابن جني؛ لأن الموضوع واحد، والأبنية المستدركة على سيبويه محصورة ومحددة، ولكن ليس صحيحاً أن الدفاع للعالمين كان متطابقاً، وآية ذلك ما يأتي:

أولاً- أن ابن جني زاد أمثلة على ما جاء في شرح السيرافي، وهذا ذكره البغاء نفسه في مقدمة التحقيق، لكن ابن جني لم ينسب تلك الفوائد إلى أحد، (السيرافي، ٢٠٠٠م، ٤٣). وقد بلغ عدد الأمثلة التي زادها السيرافي على ما ذكره ابن السراج أربعة وعشرين مثلاً، وبلغ عدد الأمثلة التي زادها ابن جني على ما ذكره ابن السراج والسيرافي ستة وثلاثين مثلاً. ولا يعني ذلك أن السيرافي وابن جني قد أقرّا بفوات كل هذه الأمثلة على سيبويه. ولعلّ البغاء في الإحصائية التي ذيل بها كتاب السيرافي قد غفل عن قرنفل الذي أضافه السيرافي، (السيرافي، ٢٠٠٠م، ٩١)، ولم يُثبت لابن جني إلا أربعة وعشرين مثلاً زائداً على ابن السراج والسيرافي، (السيرافي، ٢٠٠٠م، ١٠٠-١٠١). رغم أن ابن جني قد ذكر الأمثلة الفائتة في أول الكتاب. والأمثلة التي ما ذكرها البغاء وأوردها ابن جني هي: سَراوع، وَصْهَيْد، وَغَتَيْد، وَالحُبْلِيل، وَالأُرْبَعَاوَى، وَالْقَهْوَبَاء، وَإَوْرَ، وَصَفْطَ، وَزَوْنَك، وَزَوْنَك، وَزَوْنَك، وَتَعْفُورَت (ابن جني، د.ت، ١٨٧/٣). وبذلك يكون مجموع الأمثلة التي ذكرها السيرافي ثمانية وأربعين مثلاً، ومجموع الأمثلة التي ذكرها ابن جني ثمانية مثلاً. إذن الأبنية التي أحصاها ابن جني أكثر من التي أحصاها السيرافي، فقد زاد ابن جني على ما ذكره السيرافي ستة وعشرين مثلاً، وهذا فارق غير يسير. وتجدر الإشارة إلى أن ابن جني لم يذكر أمثلة أوردها السيرافي في باب القول على فوائد الكتاب، هي: وَصْهَيْد، وَشَحْشَح، وَزَفَرَق، والأخيران أسماء لا أفعال، وذكر السيرافي أن الزجاج جعلهما على وزن (فعل). أما (دتل، وأنظور) فقد ذكرهما في أبواب أخرى، ينظر (ابن جني، د.ت، ١٧٩/٣، ٣١٦/٢، ١٣٦/٣). وضهياء ذكرها ابن جني في سر صناعة الإعراب، ويتبين أن فَعْلِيل بفتح الفاء ليس في الكلام (ابن جني، ٢٠٠٠م، ١٢٢/١).

ثانياً- أقرّ السيرافي بعشرة أبنية من أصل ثمانية وأربعين بناءً، ذكر ثلاثة أبنية في أول الباب، هي: هُنْدَلِيع اسم بقلّة، وَرْدَاقِس، وهو طرف العظم الناتئ فوق القفا، ومثلهما خُزْرَانِق، وهي ثياب ديباج، وأصله بالفارسية، وَشَمَنْصِير، وهو اسم موضع، وقد نسب ذلك إلى الزجاج (السيرافي، ٢٠٠٠م، ٦٧-٦٨)، ثم عاد في آخر الباب ليذكر سبعة أخرى، هي: كُذْبُذْبَان، وَكُذْبُذْب، وَكُذْبُذْب، وتعني كلها الكذاب، وَصَغْفُوق على وزن فعلول، ومعناه حَوَل باليمامة، وَخَزَعَال على وزن فعلال، وَنَاقَة خَزَعَال، أي بها ظلع، وَزَيْرَفُون، وَفَرَعْبَلَانَة وتعني السريعة، وهي اسم دابة (السيرافي، ٢٠٠٠م، ٩٧-٩٩). ولم يحاول السيرافي، حين ذكر هذه الكلمات التي أقرّ بفواتها، إيجاد الأعدار لسيبويه، واكتفى بذكر أصل بعضها، فبيّن أن (دُرْدَاقِس وَخُزْرَانِق) أصلها فارسي دون أي تعقيب، ولعلّ هذا غريب؛ فالسيرافي قال معلقاً على بعض الأمثلة التي ليست من أصل عربي: "وهذه الأمثلة لم تكن من كلام العرب؛ لذا فلا استدراك على سيبويه فيها" (السيرافي، ٢٠٠٠م، ٩٥). وهذا الأمر هو الذي جعل محقق كتاب الفوائد يُخْرِج: (دُرْدَاقِس وَخُزْرَانِق وَشَمَنْصِير) من قائمة الأبنية الفائتة رغم أن السيرافي قد أقرها (السيرافي، ٢٠٠٠م، ٥٧-٥٨).

أما ابن جني فقد أقرّ بعدد أكبر، لكنّه اختلف في موقفه من هذه الكلمات؛ إذ كان يفتش عن أعدار يسوقها لسيبويه، كما سيتبين في هذا البحث، ويمكن تقسيم الكلمات التي اعترف ابن جني بفواتها على سيبويه إلى قسمين: الأول ما أقره دون استدراك. والثاني أقرّه مع الاعتذار.

ثالثاً- أن ابن جني أسرف في التعليل وتفوق على السيرافي، فالناظر في دفاع السيرافي عن سيبويه في الفوائد يكتشف أنه كان يصدر عن المسألة واقفاً على علة واحدة فقط، ولا يجهد نفسه في البحث عن علل ممكنة كما كان ابن جني يفعل في كثير من الكلمات، ولعل في الإشارة إلى منهج كلا العالمين في كلمات معينة غناءً وكفايةً لبيان غزارة العلل عند ابن جني، واهتمامه بتقصي كل ما قيل في المسألة الواحدة. من الأمثلة التي يظهر فيها تفوق ابن جني في سوق العلل وحشدها (تلقامة وتلغابة)، إذ أطب ابن جني في ذلك، وسيتبين ذلك لاحقاً، خلاف السيرافي الذي صدر عن المسألة مكتفياً بذكر أن سيبويه قد أورد نظائرها، (السيرافي، ٢٠٠٠م، ٧٢).

رابعاً- أنَّ السيرافي كان يتجاوز عن بعض الأبنية إن لم يجد لها تفسيراً، ولم يفعل ذلك ابن جتي، ومثال ذلك ترجمان، وللتحقق من ذلك ينظر (السيرافي، ٢٠٠٠م، ٧٢)، و(ابن جتي، د.ت، ١٩٣/٣-١٩٤).

خامساً - عدد الشواهد القرآنية والشعرية والنثرية مختلف لكلا العالمين، فقد استشهد السيرافي بأية واحدة، هي قوله تعالى: "يُضَاهِيُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ" التوبة ٣٠، وبلغت الشواهد الشعرية ستة وعشرين شاهداً ما بين شعر ورجز، واستشهد بمثل واحد. أمّا ابن جتي فقد بلغت الشواهد الشعرية عنده أربعة وخمسين شاهداً شعرياً ما بين شعر ورجز، ولم يستشهد من القرآن إلا بأية واحدة، هي قوله تعالى: "قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ" الملك ٣٠. واستشهد بمثل واحد أيضاً.

أقسام الفوائد حسب مصادرها

تقسم الفوائد التي ذكرها ابن جتي حسب مصادرها إلى:

القسم الأول: ما استدركه ابن السراج في الأصول، وعددها أربعة وعشرون، قد سردها ابن جتي أولاً، وهي: تلقامة وتلعابة، فُرْناس، فُرْناس، تنوفي، ترجمان، شحم أمهج، مهوأن، عياهم، ترامز، وتماضر، يناعبات، دحنح، عفري، ترعاية، الصنبر، زيتون، كذبذب، هزنزان، عفزان، هديكر، هندلج، درداقس، خزانق، (ابن جتي، د.ت، ١٩٠/٣) وقد أشار ابن جتي إلى ابن السراج في بعض المواضع وإن لم يذكر كل المواضع، فلا حاجة لذكر ذلك؛ لشيوع ذلك عن ابن السراج.

القسم الثاني: ما ذكره السيرافي، وعددها ثمانية عشر، هي: شمنصير، مكرم ومعون، العين، مسولى، طيلسان، ينباع، أنظور، السليطيط، ضهيد، يستعور، خرنباش، الماششون، الماطرون، صغفوق، خزعال، زيزفون، قرعلانة. ولا ريب أنَّ ابن جتي قد اطلع على عمل السيرافي، وكان يشير إليه تلميحاً، وقد ذكر السيرافي مصدر كل مثال أضافه من الفوائد على ما استدركه ابن السراج، إمّا بذكر بيت شعر أو ذكر اسم راوي الكلمة.

القسم الثالث: ما ورد في كتاب العين: عياهم (ابن جتي، د.ت، ١٩٧/٣) ينظر (الفراهيدي د.ت، باب عهم). وقرعلانة (ابن جتي، د.ت، ٢١١/٣) ينظر (الفراهيدي د.ت، باب قرعل) وقد ذكرهما ابن السراج والسيرافي كما سبق.

القسم الرابع: ما ورد في شعر: سمرطول (ابن جتي، د.ت، ٢٠٧/٣). سراوع والقسطال (ابن جتي، د.ت، ٢١٣/٣)، وإورّ (ابن جتي، د.ت، ٢١٧/٣).

القسم الخامس: ما ذكره الكوفيون، وكان كلمة واحدة، هي جبروّه (ابن جتي، د.ت، ٢٠٦/٣).

القسم السادس: ما رواه أحد اللغويين، فقد روى الفراء (مأق) (ابن جتي، د.ت، ٢٠٦/٣). وكذلك خزعال عن الفراء (ابن جتي، د.ت، ٢١٣/٣)، وخزعال أوردها السيرافي عن الفراء. وروى عن قطرب: ترقوة (ابن جتي، د.ت، ٢٠٧/٣). وعن أبي الحسن اللحياني: مسكين ومندل بفتح أوله (ابن جتي، د.ت، ٢٠٦/٣)، وعن المبرد: أصرى (ابن جتي، د.ت، ٢١٢/٣). وعن أبي عبيدة: القهوبة (ابن جتي، د.ت، ٢١٧/٣). وعن ابن الأعرابي: أرونان (ابن جتي، د.ت، ٢١٥/٣). وعن ثعلب: أسكفة (ابن جتي، د.ت، ٢١٥/٣).

القسم السابع: ما كان علماً معروفاً، نحو: ميسون، وهو اسم أمّ يزيد بن معاوية (ابن جتي، د.ت، ٢٠٣/٣).

القسم الثامن: ما لم يذكر مصدرها: ويمكن أن يقسم ما لم يذكر ابن جتي مصدره إلى ثلاثة أقسام: الأول- ما لم يذكر مصدره دون تعليق، نحو: قيطون (ابن جتي، د.ت، ٢٠٣/٣)، ومؤق (ابن جتي، د.ت، ٢٠٥/٣). وحوريت وخبوت (ابن جتي، د.ت، ٢٠٧/٣)، وعقربان (ابن جتي، د.ت، ٢١٠/٣)، ومألك (ابن جتي، د.ت، ٢١٢/٣). والأربعواى والفرنوس والحبليل وويلمه (ابن جتي، د.ت، ٢١٤/٣). الثاني: ما لم يذكر مصدره وعدّه شاذلاً لا يلتفت إليه، نحو: إصبع وزئير وضئبل وخرفع وإزلزل (ابن جتي، د.ت، ٢١٢/٣) وزونك وضفئط (ابن جتي، د.ت، ٢٠٥/٣) وزونك وزرنوق ويزناً وتعفرت. (ابن جتي، د.ت، ٢١٨/٣) الثالث: لم يذكر مصدره وعده مصنوعاً: ضهيد وعتيد (ابن جتي، د.ت، ٢١٦/٣).

أدلة ابن جني في الفوائت

قبل الخوض في أدلة ابن جني في المدافعة عن سهو سيبويه عن بعض الأمثلة تحسن الإشارة إلى إجلال ابن جني لعمل سيبويه؛ فالعثور على أمثلة نزرعة معلاة لسيبويه لا مزرعة عليه، وشاهدة بفضل؛ لكلفة ذلك الأمر وتعذر تطويقه واكتنافه، لسعة البلاد، وكثرة اللهجات، واختلاف أحوال الناس، واختلاف الكلام بين شعر ونثر (ابن جني، د.ت، ١٨٥/٣-١٨٦).

قسم ابن جني الفوائت التي تتبعها المستدركون على سيبويه إلى ثلاثة أضرب (ابن جني، د.ت، ١٨٨/٣-١٨٩): الضرب الأول- ما ليس قائلها فصيحاً عند سيبويه، ويقفز هنا سؤال: كيف عرف ابن جني أن سيبويه لا يعتد القائل بتلك الأبنية فصيحاً؟ أو ما الركائز التي استند عليها في الحكم بعدم فصاحتها عند سيبويه. ولماذا لم يقدّر ابن جني أن سيبويه لم يسمع تلك الكلمات وإن نطق بها فصحاء؟ وابن جني نفسه قد بين أن الأحاطة بكل كلام العرب، على اختلافهم أحوالهم، أمر عسير (ابن جني، د.ت، ١٨٥/٣-١٨٦).

وذكر ابن جني قبل عرض الفوائت أن أكثر تلك الفوائت مأخوذة عن فسد لغته (ابن جني، د.ت، ١٨٦/٣). وبعد دراسة أدلة ابن جني في الدفاع عن سيبويه تبين أن كلامه غير دقيق؛ إذ ليس أكثر الفوائت مأخوذة عن فسد لغته كما زعم ابن جني؛ فالأمثلة التي ردها ابن جني بحجة عدم الوثوق بفصاحة قائلها سبعة من أصل تسعة وسبعين مثلاً! هي: غياهم، مسكين ومنديل، حوريت، طيلسان بكسر اللام، ضهيد وعيتد.

ويمكن تقسيم هذا الضرب إلى نوعين، هي:

الأول: أبنية ذكرها من لا يوثق بفصاحته، ومن ذلك: غياهم بضم أوله، وتعني الجمل الماضي السريع (ابن منظور ١٤١٤هـ، باب عهم)، وإن صح هذا الوزن فإنه يكون على وزن فاعل*، وقد أوردها صاحب معجم العين، وقال ابن جني معقبا على ذلك: "وأما غياهم فحاكيه صاحب العين، وهو مجهول. وذاكرت أبا علي. رحمه الله- يوماً بهذا الكتاب فأساء نثاه. فقلت: إن تصنيفه أصح وأمثل من تصنيف الجهمرة، فقال: الساعة لو صنف إنسان لغة بالتركية تصنيفاً جيداً أكانت تعتد عربية لجودة تصنيفها؟ أو كلاماً هذا نحوه" (ابن جني، د.ت، ١٩٥/٣). مسكين ومنديل وقد رواهما اللحياني، ويشكك ابن جني في روايته اعتماداً على ما قيل عنه، فقد ذكر الفارسي أنه أي اللحياني كُناش، والمراد أنه ليس من أهل العلم الذين يؤخذ منهم ويُفزع إليهم، وقدح بروايته أيضاً أبو بكر السراج (ابن جني، د.ت، ٢٠٦/٣). طيلسان بكسر اللام، وقد أنكر الأصمعي كسر اللام (ابن جني، د.ت، ٢١٥/٣). حوريت، وذكر ابن جني أن الفارسي أقل الحفل به لأنه ليس من لغة ابني نزار، أي مضر وربيعه (ابن جني، د.ت، ٢٠٧/٣).

الثاني: المصنوع، نحو ضهيد وعيتد (ابن جني، د.ت، ٢١٦/٣). وذكر السيرافي أن الذي عليه أهل العلم أنه مصنوع (السيرافي ٢٠٠٠م، ٩٤). وكان ابن خالويه قد ذكرهما من كلام العرب، (ابن خالويه ١٩٧٩م، ٢٩٣) والمقصود بالمصنوع أنه مولد لم يسمع من العرب (الفراهيدي، ضهيد).

الضرب الثاني- ما لم يسمع إلا في الشعر، والشعر موضع ضرورة، وكثيراً ما يحرف فيه الكلم عن أبنيته. ولا يعتد ابن جني بمد المقصور ولا قصر الممدود ولا التحريف ولا الإشباع، فهي ليست أصولاً، ولا تثبت بها مثل سواء أكانت موافقة أو مخالفة (ابن جني، د.ت، ٢١٣/٣). وهذه لا يلجأ إليها غالباً إلى في الشعر حذار كسر الوزن وسعياً إلى تحقق القافية. ومن هذا الضرب (مسولى)، وهي اسم موضع، وقد وردت في قول المزار: فأصبحت مهموماً كأن مطيبي ... بجنب مسولى أو بوجرة ظالع يرى ابن جني أنها مسولاء، ولكنها قصرت لحفظ الوزن (ابن جني، د.ت، ١٩٢/٣-١٩٣).

وأمهج، وكان سيبويه قد ذكر أن (أفعل) لا يكون صفة (سيبويه، ١٩٨٨م، ٢٤٥/٤). ويرى ابن جني أن (أمهج) أصلها (أمهوج)، ويتكى في تقديره هذا على ثلاثة دعائم: أولاً - أنه وجد بخط أبي علي الفارسي عن الفراء: لبن أمهوج، وكان ابن جني قد عرض على الفارسي رأيه في هذا الكلمة بعينها أنها من أمهوج فوافق على ذلك. ثانياً - أمهج وردت في الشعر للضرورة الشعرية في قول الشاعر: يطعمها اللحم وشحماً أمهجا. ثالثاً - لم يسمع أمهج في النثر قط، وسمع (أمهجان وماهج) (ابن جني، د.ت، ١٩٤/٣-١٩٥). وكان سماع أمهجان وماهج يلغي وجود أمهج!

وكأنّ ابن جني يفكر عن قارئه، فيتصور أنّ هذا الدفاع لا يكفي ما دامت الكلمة قد وردت وإن كان ذلك في الشعر، فهل يعني ذلك أنه إذا وردت كلمة في الشعر فقط، ولم تسمع في النثر أنها ليست بناء معتدا، وإذا سُلّم بذلك فإنّ كثيرا من الأوزان لا يعتد بها لأنها قد تكون بزيادة حرف، وقد لا يكون ورودها قد اقتصر على الشعر. ويرى ابن جني أن ذلك ليس بحجة على سيبويه وإن ثبت استقلال هذا البناء في كلام العرب؛ فهو ليس صفة، بل اسم وُصف لتضمنه معنى الصفاء والرقّة، والأسماء إذا تضمنت معنى الأوصاف جاز الوصف بها (ابن جني، د.ت، ١٩٧/٣). ويبيّن السيرافي أن سيبويه ذكرها مع الأسماء دون الصفات، وقال هي مأخوذة من المهجة وتعني دم القلب، فشبه الرقيق بدم القلب؛ لأنه أرق الدم وأصفاه. (السيرافي ٢٠٠٠م، ٧٥).

الصَّنْبَر: وجاءت هذه الكلمة في قول لطرفة بن العبد: بجفان تعري نادينا وسديف حين هاج الصَّنْبَر (طرفة بن العبد، ٢٠٠٢م، ٤٣). والصَّنْبَر تعني البرد الشديد، وحكم ابن فارس أنّ النون والباء زائدتان (ابن فارس، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، باب صنب) والغريب في هذا أنّ الباء ليست من حروف الزيادة. وجاء في كتب المعاجم عدة معان لها، فالصَّنْبَر اليوم الثاني من أيام العجوز، وقيل الريح الباردة في غيم، وأنشد الفراء بيتا: نطعم الشحم والسديف ونسقي المحض في الصَّنْبَر والصراد. بتشديد الراء، وقال ثعلب: الصنبر من الأضداد يكون الحار والبارد (ابن منظور، ١٤١٤هـ، باب صنب).

يرى ابن جني أنّ الشاعر احتاج إلى تحريك الباء، فما كان إلا أن نقل حركة الإعراب إليه نحو ما حدث في قولهم مررت ببيكر. وكعادته ابن جني يعرض الأقوال والآراء الأخرى، فيردّ على من زعم أنّ الباء حركت تخلصا من التقاء ساكنين هما الباء والراء بعدها، وهو قول السيرافي (السيرافي، ٢٠٠٠م، ٨٢) إذ يضعف ابن جني هذا القول؛ لأنّ الحركة عند اجتماع الساكنين تكون من حق الثاني لا الأول إذا كانا في كلمة واحدة، ويكون للأول إذا كانا في كلمتين مختلفتين متتابعتين نحو: قد انقطع. والمضعف الثاني: أنّ اجتماع الساكنين في الوقف مألوف ولا ينكر (ابن جني، د.ت، ٢٠٠/٣). ثم يعرض رأيا آخر في تعليل تحريك الباء في الصَّنْبَر الساكنة أصلا؛ فقد قالوا في الوقف: ضربته بكسر تاء التأنيث، وهو يشبه ما حدث في الصنبر، فقد سکن الحرف الأخير، فكان ذلك علة كسر ما قبله. ويرفض ابن جني هذا الرأي ويوهنه لسببين: أولهما أنّ الوقف في ضربته وتحريك تاء التأنيث بالكسر جبرٌ على تاء التأنيث رغبة في الكسرة المشعرة بالتأنيث. ثانيهما أنّ التاء آخر الكلمة والهاء زائدة ليست منها. وحتى تاء التأنيث ليست من الكلمة كما هو الحال في الصَّنْبَر، إذ الباء والراء من جسد الكلمة ليسا بخارجين عنها، ولا تأذن اللغة بانفصالهما عن الكلمة. ويقال في ادعاه واغزه (بكسر العين والزاي) ما قد قيل في ضربته، فالهاء زائدة في الموضعين (ابن جني، د.ت، ٢٠١/٣).

الهَيْدُكُور: يظنّ ابن جني أنّ هذه الكلمة محرفة عن الهيدكور، ومردّ هذا الظنّ عنده أنّ هذه الكلمة غير محفوظة عن العرب، فلم ترد في شعر ولا في نثر، بل إنّ الفارسي حين سئل عن الهَيْدُكُور (بسكون الياء) قال لا يعرفه، والذي يعرفه هو الهيدكور على الرغم أنّ الهيدكور جاءت في بيت لطرفة بن العبد: فهي بداء إذا ما أقبلت فخمة الجسم رداح هيدكور. ويرى ابن جني أنّ الكلمة المعروفة هي الهيدكور لكنّ الضرورة الشعرية هي التي أجبرت طرفة على حذف الواو. (ابن جني، د.ت، ٢٠٢/٣).

سَمَرْطُول: وتعني طويل مضطرب. يظنّ ابن جني أنها محرفة عن سَمَرْطُول ويقوّي ذلك أنها لم تسمع إلا في الشعر (ابن جني، د.ت، ٢٠٧/٣). مألوك: فالأصل فيها مألوك، ثم حذفت التاء لضرورة الشعر، ونظير ذلك: مكرم. معون، فإنما أريد مكرومة ومعونة (ابن جني، د.ت، ٢١٢/٣). القسطال: حدث فيها إشباع للفتحة حتى آلت إلى ألف (ابن جني، د.ت، ٢١٣/٣)، وكان سيبويه قد أقرّ أنّ الفعل لا يأتي إلا مضاعفا كالزلزال، ولا يكون إلا مصدرا (سيبويه، ١٩٨٨م، ٢٩٥/٤)، وينظر (ابن السراج، ٢١٨/٣) والقسطال وردت في شعر أوس بن حجر: ولنعم مأوى المستضيف إذا دعا والخيّل خارجة من القسطال.

جلنداء، وقد جاء في الشعر: وجلنداء في عمان مقيما وإنّما هو جلندى مقصورا (ابن جني، د.ت، ٢١٤/٣) وخرنباش، أصلها خرنبش، ثم أشبعت الفتحة (ابن جني، د.ت، ٢١٧/٣).

يتضح من دفاع ابن جني في الكلمات التي حكم عليها أنها جاءت للضرورة الشعرية أنّه ما كان يرضى بهذا التعليل، بل كان يبذل طاقته في البحث عن تفسير غير علة الضرورة كما فعل في (أمهوج) و(الصنبر).

الضرب الثالث- ما فات سيبويه حقا. وسيأتي الحديث عنه في فصل مستقل.

ثمة أدلة أخرى غير التي أفصح عنها ابن جني نفسه في بداية حديثه عن الفوائت يمكن استنتاجها من دفاعه، ويمكن تقسيمها إلى:

الدليل الأول: ما ذكر سيبويه نظيره في باب ليس بابه، ومن ذلك تلقأة وتلغابة، فقد ذكر سيبويه هذا البناء دون علامة التأنيث في المصادر، (سيبويه، ١٩٨٨م، ٢٥٦/٤)، وحقه أن يكون في الصفات، وراح ابن جني يبرر لسيبويه ذكر الوزن في الأسماء؛ ولو أريد الواحد منه لجاء على تفعالة نحو: تحمال تحمالة، وتقرب تقرباة، وذكر البناء دون علامة التأنيث يغني عن

ذكره لاحقة له؛ لأنها زائدة أبدا (ابن جني، د.ت، ١٨٧/٣-١٨٨). وليس المأخذ على سيبويه عدم ذكر البناء دون علامة التأنيث، وهذا مما لا يناقش، فلا يقبل أن يُذكر كل وزن مع المؤنث منه بالتاء، فذكر وزن (فاعل) يغني عن (فاعلة) و(فعليل) يغني عن (فعيلة)، وابن جني ما ذكر ذلك إلا ليثبت أن سيبويه قد ذكر الوزن. أما ما يؤخذ حقا على سيبويه فهو ذكره وزن (تفعّال) في الأسماء، والقطع بعدم مجيئه وصفا، وهذا ما انبرى له ابن جني يفسره؛ فتلقأة وتلغابة فارتقت الصفات، إذ الصفة تطابق الموصوف في التذكير والتأنيث، وليس هذا في تلقأة وتلغابة، هذا شيء، والشيء الآخر أن وصف المذكر بالمؤنث والمؤنث بالمذكر ليس متمكنا في الوصف تمكّن وصف المذكر بالمذكر والمؤنث بالمؤنث، فقولهم: رجل عليم أمكن في الوصف من قولهم: رجل علامة، وامرأة كافرة أمكن من امرأة كفور، (ابن جني، د.ت، ١٨٩/٣-١٩٠). وتفعالة على ما سبق تكون أقرب إلى الاسم من الصفة، وتجري مجرى (أربع) في مررت بنسوة أربع، فأربع لم تدخل في حكم الصفة وإن جاءت في الإعراب صفة، وآية ذلك صرفها، فلو كانت صفة متمكنة لمُنعت من الصرف؛ لأنها على أفعل، (ابن جني، د.ت، ١٩٠/٣). وتأسيسا على ما سبق ينتهي ابن جني إلى الحكم الآتي: "فكان تلقأة بعد ذلك كله اسم لا صفة، وإذا كان اسما أو كالاسم سقط الاعتذار منه؛ لأن سيبويه قد ذكر في المصادر تفعّلت تفعّالا، فإذا ذكره أغنى عن ذكره في الأبنية، ولم يجز لقائل إن يذكره مثلا معتدا به عليه" (ابن جني، د.ت، ١٩٠/٣).

جعل ابن جني تلقأة اسما أو كالاسم لا صفة ولا مصدرا، كأنه يدعو إلى نوع آخر، وهو الوصف غير المتمكن، فقد ردّ ابن جني أن تكون (تلقأة وتلغابة) مصدر مرة، ثم وُصف بها كما يوصف بالمصدر نحو: رجل صوم، ورجل زور، فرأى أن ذلك لا يصح؛ لأن المصدر يوصف به لإفادة المبالغة والكثرة، وهذا لا يسوغ في (تلقأة وتلغابة) إن جعلتا مصدر مرة، فالمرة الواحدة هي أقل القليل من الفعل، " فلا يجوز أن يريد معنى غاية الكثرة، فيأتي لذلك بلفظ غاية القلة، ولذلك لم يجزوا: زيد إقبالة وإدبارة قياسا على: زيد إقبال وإدبار" (ابن جني، د.ت، ١٨٩/٣).

ترعاية، وهي صفة مؤنثة جرت على موصوف مذكر، وهي بذلك ليست وصفا محضا مثلها مثل أربعة وأربع في مررت برجال أربعة ونسوة أربع، (ابن جني، د.ت، ١٩٠/٣). فكان المخالفة بين الصفة والموصوف أضعفت اعتبار الكلمة صفة، وقربتها من الاسم، واستخدم ابن جني كلمة تدلّ على ابتعاد هذه الكلمات عن دائرة الصفات ودنوها شيئا قليلا من الأسماء، فقال: " فأوحش منها ذلك الوصف" (ابن جني، د.ت، ١٩٠/٣). ولكي يثبت ما ذهب إليه ذكر جمع ربعة كما تُجمع الأسماء، فهي تجمع على (زبعت) بفتحين، كما فعلوا في قصعة (قَصعات)، ولو كانت صفة محضة لسكن ثانيها، ولأصبحت (زبعتات) مثل (ضخمة: ضخّمات).

لم يخرج أهل المعاجم واللغة عن رأي سيبويه، فكان هذا رأي الجوهري (الجوهري باب بين) و(الزبيدي باب بين) و (ابن منظور، باب بين) و (ابن سيده، ١٩٩٦م، ٣١٧/٤). وابن خالويه إلا أنه أخرج بعض الأمثلة من ذلك وعدّها مصادر نحو: التّبيان والتّلقاء والتّلفاق بكسر التاء، (ابن خالويه، ١٩٧٩م، ٣٠٨) و(ابن يعيش، ٢٠٠١م، ٦٧/٤). ومن الذين فصلوا هذه المسألة ابن عصفور، الذي أقر أن تفعّالا لا يجيء إلا اسما، لكنّه ذكر أن (تلقأة وتلغابة وتلقاعة وتكلامه) مصادر وصف بها ودخلت تاء التأنيث للمبالغة (ابن عصفور ١٩٩٦م، ٩٤)، وكذلك وافق هنري فليش سيبويه لعدم شيوع هذا الوزن في المصادر (فليش ١٩٦٦م، ١١١)، ورأى الصبان أن التلقاء والتبيان اسما مصدر (الصبان، ١٩٩٧م، ٤٦٦/٢)، واستحسن رأيه عباس حسن (حسن، د.ت، ٢٠٠/٣). إن الانشغال بقصر وزني ما على نوع محدد من المشتقات أو المصادر أمر غير ذي نفع، فكثير من الأوزان تكون مرة مشتقا ومرة مصدرا نحو (فعليل) الذي يأتي مصدرا وصفة مشبهة وصيغة مبالغة، وقد أشار إلى ذلك سيبويه

في باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال (سيبويه، ١٩٨٨، ٢٤٢/٤-٢٤٤)، ومثل ذلك تفعّال الذي قد يكون مصدرا كالأمثلة السالفة، وقد يكون اسما نحو: تجفاف وتبرّك وتِعشار، وقد يأتي صيغة مبالغة نحو: تكلام وتلقام وتلغاب

وتمساح وتضراب وتنبال (ابن دريد، ١٩٨٧م، باب ما جاء على تفعال) وقد تكون الكلمة ذاتها اسماً، في سياق، وفي آخر وصفاً مثل تمساح، فرجل تمساح أي كذاب، والتمساح هو الحيوان المعروف. ولعل الذي أفرع ابن جني وجعله يفر إلى اعتبار (تفعالة) اسماً أو كما ذكر صفة غير محضة هو أن المصدر لم تحقق به هاء المبالغة، كما هو الحال في الصفات في نحو: (علامة ونسابة)، فالمصدر إذا وصف به يكون لفظه مع المذكر والمؤنث واحداً، نحو: رجل صوم وامرأة صوم، ورجل فطر وامرأة فطر، (الأنباري ١٩٨١م، ١٢١/١). ولذلك لم يجرؤ ابن جني على الإقرار بمصدريتها وأن الهاء للمبالغة، وهو الخيار القريب والأسهل، ولكن ذكاء ابن جني لم يغيره بذلك الرأي السهل كما أغرى ابن عصفور وغيره.

ومما يقوي تجاوز سيبويه الصفات التي جاءت على وزن المصدر، والاكتفاء بذكرها في المصادر عدم ذكر (تضراب)، وهي صفة مذكورة جرت على مؤنث (ابن جني، د.ت، ١٩٠/٣). ولكن (تضراب) من طراز الوصف بالمصدر، نحو: رجل صوم وزور، فلم يكن بسبويه حاجة أن يجعلها مع الصفات، وتضراب تختلف عن (تلعابة وتلقامة وترعاية) إذ لم يُسمع (تضراب).

إن سيبويه ذكر صراحة أن تفعال بكسر أوله لا يأتي صفة أبداً، ولم يأت على تفعالة، ولكن ابن جني منعه تبجيله لسبويه إلا أن يدافع عنه، وكأنه ألزم نفسه استنفاد الجهد في البحث عن إبعاد الخلل أو النقص عن سيبويه، فأصر على عدم الاعتراف بتفعالة وزناً لم يذكره سيبويه، وماذا عليه لو أنه فعل ذلك؟! فما الفرق في النوع بين لقامة مثلاً وتلقامة، وعلامة وتعلامة؟ لا شك أنها كلها صفات. وثمة أوزان مشتركة بين المصادر والصفات، أي تكون صفة في سياق وتكون مصدراً في سياق آخر، وقد تكون اسم ذات في سياق آخر، نحو تفعال التي تكون مصدر كما في تبيان وتلقاء واسم ذات كما في تمثال، وتمثال اسم ذات منقول من مشتق على صيغة اسم المفعول (الممثل) (الحسن، ٢٠٠٥م، ٣١٤). وهذا ما يسمى بالتداخل، وهو هنا تداخل صرفي (العظامات، ٢٠١٣م، ٦)؛ فقد تأتي (تفعال) بالفتح من غير تثقيب مصدر نحو تردد وتبيان، وقد تأتي صيغة مبالغة نحو تضراب في (محمد تضراب الرمح) على أن هذه الصيغة قليلة الدوران (العظامات، ٢٠١٣م، ٥٤)، ولا يختلف هذا البناء عن تفعال بالتثقيب. وقد تأتي تفعال مصدراً وصيغة مبالغة (العظامات ٢٠١٣م، ٩٤)، وإذا تشابهت صيغتان في النظام مع اختلاف معنهما، فلا بد من اللجوء إلى القرائن للتفريق بينهما، (حسان، ٢٠٠٦م، ١٤٧). ولعل لحوق هاء التأنيث بالبناء أخرجه من دائرة المصادر، وأدخله في دائرة المشتقات؛ فالهاء قد تلحق بالمصدر نحو (مفاعلة)، ولكن الهاء التي تفيد المبالغة كما في تلقامة لم تلحق بالمصادر في أي مثال. وعلى ذلك تكون تلقامة ونظائرها مشتقات لا مصادر، ولكن سيبويه لم يذكرها؛ لأنه لم يشغل نفسه بالتمييز بين الصفات والمصادر، ورأى أن الوزن موجود بغض النظر عن المعنى الذي خرج إليه الوزن. وكان سيبويه قسم الأسماء إلى قسمين: الأسماء والصفات سواء كان مشتقاً أو غير مشتق، ولم يفصل بينهما، (الحديثي ١٩٦٥). وقد ذكرت خديجة الحديثي أيضاً أن سيبويه "لم يترك باباً مهما فيه مع أنه لم يجمع الموضوعات المتشابهة كلها تحت باب واحد ويضع لها عنواناً واحداً يدل على الصرف أو التصريف إلا ما كان من الباب الأخير الخاص بالتصريف" (الحديثي، ١٩٦٥).

أما الهاء في أربعة ونظائرها من الأعداد فتختلف، لأنها اسم للعدد نُعت به (المبرد، ٣٤١/٣)، فهي في الأصل اسم استعمل للنعت، وهي ليست كالهاء في علامة ونسابة كما ذهب إلى ذلك المبرد (المبرد، ١٥٧/٢)، لأن أربع لا تكون صفة لمفرد كما في علامة ونسابة، وحذفها في قولنا رجل علام ونسأب يبقى الكلمة صفةً لمذكر مفرد، وأربع عند إلحاق هاء التأنيث بها تكون صفة لجماعة الذكور، وعند حذفها تكون صفة لجماعة الإناث. وكذلك تأتي أربع والأعداد المضافة من ثلاثة إلى عشرة أسماء نحو: مررت بأربع رجال، ولا يأتي مثل تلقامة أسماء إلا على تقدير حذف الموصوف.

إور، فقد أورد ابن جني قول الفارسي فيها الذي منع أن تكون من الوز؛ لأنه ليس في الكلام (إفعل) صفة، ويمكن أن يكون وصف به لتضمنه معنى الشدة (ابن جني، د.ت، ٢١٧/٣). وكان سيبويه قد قرر أن ليس في الصفات إفعل (سيبويه، ١٩٨٨، ٣١٦/٢)، وهذا الوزن من الأوزان القليلة (ابن عصفور، ١٩٩٦م، ٥٩).

الدليل الثاني: ما ذكره سيبويه: ومن ذلك فرناس (ابن جني، د.ت، ١٩١/٣). وهو ذكره سيبويه حقاً (سيبويه ١٩٨٨م، ٢٦٠/٤). وجاء في معجم العين أن الفرناس الأسد (الفرايدي، فرنس)، وكذلك قال ابن سيده إنه من أسماء الأسد (ابن سيده، ٢٠٠٠م، ج ٦٥٢/٨) وقيل الفرناس هو الماضي الشديد (ابن السكيت، ١٩٩٨م، ١٢٤). ينابغات بفتح الياء وضمها، فإن كانت بالفتح فإن الوزن مذكور عند سيبويه، فقد جاء في الكتاب البحامد والبرامع، ويتن سيبويه أنه قليل في الكلام، ولم يأت صفة (سيبويه، ١٩٨٨م، ٢٥٣/٤)، ثم زيدت عليه علامتا التأنيث والجمع، وهما لا تحتسبان فيه. وإن كانت بالضم فإنه نُقل من الفعل نحو يضارب ويُقاتل، ثم جُمع (ابن جني، د.ت، ١٩٨/٣).

عَفْرَيْن: ذكره سيبويه دون عِلْم الجمع ضمن الأفعال نحو طِمَرَ وَحِرَّ، فكأنَّه عَفَرَ، ثم ألحق به علم الجمع ونظير ذلك البرحين والفكرتين* (بضم الفاء وكسرهما). ولكنَّ الكلمتين الأخيرتين وردتا بالواو والياء، أمَّا عَفْرَيْن فلم ترد إلا بالياء، وبجيب ابن جَيَّ عن ذلك نفسه فيقول: " وجواب هذا أنَّه لم يسمع عَفْرَيْن في الرفع بالياء، وإنَّما سمع في موضع الجر، وهو قولهم ليث عَفْرَيْن" (ابن جَيَّ، د.ت، ١٩٩/٣)، أي أنه لم يأت إلا مضافا إلى (ليث). ولو سمع في حالة الرفع على حالته تلك أي (عَفْرَيْن) بالياء لكان في ذلك مراجعة ونظر، (ابن جَيَّ، د.ت، ١٩٩/٣). وكان ابن السراج قد قال: ليثُ عَفْرَيْنُ بالضمة على النون (ابن السراج، ٢٢٥/٣) ولم يجمع أهل اللغة على أنَّ عَفْرَيْن لا ترد بالواو، فقد ذكر ابن فارس أنَّ (عَفْرَيْن) يقال للخبث، ويقال هم العَفْرُونَ (ابن فارس، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، باب عفر)، وخالفه صاحب تهذيب اللغة فنقل عن الليث أنَّ الخبيث يقال له عَفْرِي وتجمع العفريون، (الأزهري، ٢٠٠١م، باب عفر). وقد اختلف في معناه (ابن منظور ١٤١٤هـ، باب عفر). إنَّ (ينابعات وعَفْرَيْن) أسماء أعلام، وهذا يدفع إلى زيادة الاطمئنان إلى أنها جموع جازت التسمية بها كما في زيدون وسعدون وغيرها.

هزَنَزَان وعَفْرَان: ذكر ابن جَيَّ أنَّ سيبويه قد أوردهما في بعض نسخ الكتاب (ابن جَيَّ، د.ت، ٢٠١/٣). وكذلك أشار إلى الأمر ذاته السيرافي (السيرافي، ٢٠٠٠م، ٨٢-٨٣). وهزَنَزَان تعني السوء الخلق، وهزَنَزَان نكرة وصفة للواحد، أمَّا عَفْرَان فهو اسم رجل. ولكنَّ ابن جَيَّ لا يكتفي دائما بالحجة الواحدة، ثم ينصرف إلى مسألة أخرى، بل يستفرغ طاقته في البحث والتقصي بغية الظفر بعلّة ترضي شغفه؛ ولذلك يفتش عن تأويل محتمل فيقول في عَفْرَان: "قد يجوز أن يكون أصله عَفْرَز، كشعلع وعدبَس، ثم ثَبَّيَّ وسَمِّيَ به، وجعلت النون حرف إعراب كما حكى أبو الحسن عنهم في اسم رجل: (خليلان)، وكذلك أيضا ذهب في قوله: ألا يا ديار الحي بالسُّبْعَان. إلى أنَّه تثنية سُبُع، وجعل النون حرف إعراب" (ابن جَيَّ، د.ت، ٢٠٢/٣). يستعور، وهو اسم موضع ويرى ابن جَيَّ أنه على فعلل، ويراهنا ثعلب وابن دريد يفتعل، ويعلق ابن جَيَّ على رأيهما ساخرا: "وليس هذا من غلط أهل الصناعة" (ابن جَيَّ، د.ت، ٢١٥/٣). وقد ذكره سيبويه، وبين أنَّ الياء إذا تصدرت مع أربعة أحرف كانت أصلية، فالحروف الزوائد لا تلحق بنات الأربعة أولا إلا الميم التي في الاسم الذي يكون على فعله كمدحرج وشبهه (سيبويه، ١٩٨٨م، ٣١٣/٤).

قَرَعْلَانَة: على وزن فعْلَلَانَة، هي دويبة عريضة عظيمة البطن (ابن جَيَّ ١٩٥٤م، ٣٨٤) وذكر السيرافي أنها اسم دابة، وقد أقرَّ أنها من الفوائت (السيرافي، ٢٠٠٠م، ٩٩) فالأصل قَرَعْبَل، ولا يُعتد بالآلف والنون وعلامة التأنيث، وكأنَّ الآلف والنون حرفان للدلالة على المفرد كما في إنسان وأنس، ونظير ذلك هاء التأنيث في شعيرة وشعير وتمرّة وتمر وسفرجلة وسفرجل، وما يقوِّي زيادتهما سقوطهما في النسب نحو خراسي في النسبة إلى خراسان، كما حذفت هاء التأنيث من خراشي في النسبة إلى خراشة (ابن جَيَّ، د.ت، ٢٠٨/٣ - ٢٠٩)، ويقوي عدم الاعتداد بهما وزيادتهما أيضا زوالهما عند التصغير فيقال في تصغير (قرعبلانة) قريعبة (ابن الوزّاق، ١٩٩٩م، ٤٧٨) ثم بعد ذلك يصل إلى مبتغاه فيقول: " فلما تراسلت الآلف والنون والتاء في هذه المواضع وغيرها جرتا مجرى المتعاقبتين، فإذا التقتا في مثال واحد ترافعتا أحكامهما، فكذلك (قرعبلانة) لما اجتمعت عليه التاء والآلف والنون ترافعتا أحكامهما فكان لا تاء هناك ولا آلف ونون، فبقي الاسم على هذا كأنه قرعبل" (ابن جَيَّ، د.ت، ٢٠٩/٣ - ٢١٠). ولم تسمع إلا في كتاب العين فلذلك حُكم عليها بالضعف وعدم الالتفات (ابن عصفور ١٩٩٦م، ١١٤). وزيادة النون في الخماسي نادرة، وهذا البناء من النوادر؛ لأنَّ الخماسي لا يكاد تلحقه إلا زيادة واحدة، وغالبا ما تكون من حروف العلة (ابن دريد ١٩٨٧م، ٤١/١) وينظر أيضا (الصاعدي ٢٠٠٢م/١٤٢٢هـ، ٥٣٣/١). وجددير بالذكر أنَّ ابن جَيَّ قد شكك في هذه الكلمة حين ذكر أنَّها لم تسمع إلا من كتاب العين الذي سبق أن قلل من شأنه.

عَقْرَبَان بتشديد الباء، ذكر فيه ابن جَيَّ احتمالين: الأول عدم الاعتداد بالآلف والنون كما في قرعبلانة، فيبقى عَقْرَب، بمنزلة طرطَب وعسقَب وقسحَب (ابن جَيَّ، د.ت، ٢١٠/٣)، والثاني: أن تجري الآلف والنون مجرى ما ليس موجودا، وتكون الباء هي حرف الإعراب، وحرف الإعراب قد يلحقه التثقيب في الوقف، نحو هذا خالد، وهو يجعل، وقد تأتي بعد التثقيب ألف الإطلاق نحو: الأضحخما، وبناء على هذا التحليل يكون أصل عَقْرَبَان (عقرب) بلا تشديد، ثم لحقها التثقيب لتصور معنى الوقف عليها عند اعتقاد حذف الآلف والنون، ثم بعد لحاق الآلف والنون بها بقي التثقيب كما حدث في الأضحخما (ابن جَيَّ، د.ت، ٢١٠/٣). ثم ذكر نظائر لذلك، ينظر (ابن جَيَّ، د.ت، ٢١١/٣).

ومما يمكن أن يصنف مع ما ذكره سيبويه (ترقوة)، إذ الهمز فيها طارئ، فهي مما هُزم من غير المهموز، بمنزلة استلأمت الحجر، واستنشأت الرائحة، فيكون أصلها ترقوة، ثم همزت (ابن جَيَّ، د.ت، ٢٠٧/٣) و (ابن عصفور ١٩٩٦م، ٦٩).

الدليل الثالث: اختلاف الرواية: ولم يأت إلا في مثال واحد، هو (تنوفاً)، فهي وردت في شعر امرئ القيس لما قال:

كَانَ دُثَارًا حَلَّقَتْ بَلْبُونَةً عِقَابٌ تَنُوفِي لَا عِقَابُ الْفَوَاعِلِ. (امرؤ القيس ٢٠٠٤م، ١٤٠)

بهذا اللفظ لم يروها إلا السكري على زعم ابن جني، وكان السيرافي قد ذكر أنَّ الأَصْمعي وأبا حاتم السجستاني قد رواها تنوفاً، ولم يأت على ذكر السكري (السيرافي ٢٠٠٠م، ٧٣). أمَّا ثعلب وأبو عمر الشيباني وابن الأعرابي فقد رواها (تنوف) من غير الألف، وقد جاءت في الخصائص في رواية ثعلب فتحةً على الواو، ولا ريب أنَّ هذا سهو؛ لاجتماع أربع حركات. أمَّا أبو عبيدة معمر بن المثنى فروها تنوفاً بكسر الفاء (ابن جني، د.ت، ١٩١/٣-١٩٢). وجاء في مقاييس اللغة أنَّ ناساً يقولون: (ينوفي) بالياء (ابن فارس ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، باب تنف) ثم ينتقل ابن جني فوراً إلى القول: "وأنا أرى أنَّ تنوف ليست فعولاً، بل هي تفعل من النوف، وهو الارتفاع" (ابن جني، د.ت، ١٩٢/٣). وهو يقصد أنَّ الأصل فيها تنوُف، ثم حدث إعلال بالنقل فتبدلت السكون والضمّة المواقف، كما حدث في (يقول). وكأنَّه يقوي رواية ثعلب على غيرها دون إبداء أسباب لهذا الاختيار سوى القول إنَّ السكري انفرد بروايته على الرغم من قول السيرافي السابق. ثمَّ يورد احتمالاً آخر في الكلمة، وهو أن تكون مقصورة من تنوفاً مثل بروكاء، ومثل تنوفي (مسولى) أيضاً، إذ هي مقصورة من مسولاء. ثمَّ جَوَز أن تكون الألف للإشباع (ابن جني، د.ت، ١٩٢/٣-١٩٣).

الدليل الرابع: اختلاف الوزن: أي أن سيبويه بنى الكلمة على وزن، وبنائها غيره على وزن آخر، ومن ذلك (تُماضِر وتُرامِز)، فقد رأى ابن جني أنها على وزن فعالل، أمَّا ابن السراج فقدر أنَّ التاء زائدة، فكان الوزن عنده (تفاعل). والذي يبدو أنَّ سيبويه قد جعلها على (فعالل)؛ فاسم تماضر مشهور، وهو اسم الخنساء الشاعرة، فهل يعقل أن يكون سيبويه الذي ذكر كلمات غير معروفة ولا متداولة يغفل عن اسم الخنساء ذائعة الصيت. وما يقوي عدم زيادة التاء أنَّ تماضر ليس منها اشتقاق حتى يُقطع بزيادتها (ابن جني، د.ت، ١٩٧/٣). ويردُّ ابن جني أيضاً على من ظنَّ أنَّ (تماضر وترامز) أسماء علم منقولة عن فعل كيزيد وتغلب، فهي جاءت في كلام العرب ممنوعة من الصرف، ويُقصي ابن جني هذا الاحتمال، ويرى أنه لا حاجة له، وليس بشيء؛ لأنَّ منع الصرف كان بسبب التعريف (العلمية) والتأنيث (ابن جني، د.ت، ١٩٧/٣-١٩٨). وجدير بالذكر أنَّ السيرافي كان يرى أنَّ تماضر في الأصل فعل سمي به (السيرافي ٢٠٠٠م، ٧٧).

الواضح أنَّ ابن جني تعجَّل في ردِّ هذا الاحتمال، ووَسَّم صاحبه بالوهم، والقطع بعدم الاشتقاق منها؛ لأنَّ تماضر قد يكون من مضر اللبن يمضّر مضوراً، يعني حمض وبيض، وكذلك النبذ إذا حمض، واللبن الماضر الذي يحذي اللسان قبل أن يروب، ولبن مضير شديد الحموضة، والمضيرة مريقة تطبخ بلبن وأشياء، وقيل هي طبيخ يتخذ من اللبن الماضر، ومضارة اللبن ما سال منه. وتماضر اسم امرأة مشتق من هذه الأشياء، وقال ابن دريد أحسبه من اللبن الماضر (ابن منظور ١٤١٤هـ، باب مضر).

أمَّا ترامز فقد اختلف في وزنها وجذرها، فذهب جماعة إلى أنَّ التاء زائدة كابن السراج، وإن لم يصرح بذلك، ولكن مادام قد رصدها من فوائت الكتاب لا غرو أنه يرى التاء زائدة (ابن السراج، ٢٢٥/٣)، وابن القطاع أيضاً (ابن القطاع ١٩٩٩م، ١٥٨)، والترامز البعير الذي إذا مضغ رأيت دماغه يرتفع وينزل. وذهبت جماعة أخرى إلى أنَّ التاء أصلية كالسيرافي (السيرافي ٢٠٠٠م، ٧٧) وابن جني، وابن عصفور، والسبب عنده أنَّ "ذلك البناء لم يثبت، ولا له اشتقاق يشهد بذلك" (ابن عصفور ١٩٩٦م، ٧٢)، وذكر بعضهم أنه قد قيل وزنها فاعمل، وجذرها ترز (أبو حيان الأندلسي ١٩٩٨م/١٤١٨هـ، ٨٧/١)، وذكر ذلك السيوطي أيضاً، (السيوطي ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، ٢٢/٢). ولعل الحكم بزيادة التاء أو أصلتها أمر يعسر؛ لأنَّ التاء تخفى حالتها إذا وقعت في أول الكلمة نحو: ترقوة وتنور وتألَّب وترامز وتولج وتنوخ (الصاعدي ٢٠٠٢م/١٤٢٢هـ، ٢٠/١).

العَيْنُ بفتح الياء، وهذا الوزن موجود لكنَّه لا يكون من المعتلِّ العين، فمعتل العين لا يكون منه إلا فيعل بكسر العين، وهذا شاذ، وقد ذهب ناس إلى أنَّ نحو سيّد وميِّت على وزن فيعل بفتح العين، لكن حركته غُيِّرَت (السيوطي ١٩٩٨م، ٦١/٢) ولذلك حملة ابن جني على فوعل أو فوعل لتلافي الشذوذ (ابن جني، د.ت، ٢١٤/٣) وقد روي بكسر الياء (ابن سيده ١٩٩٦م، ١٣٣/٥). زيزفون، وتأتي صفة للقوس حين يكون لها صوت عند التحريك على وزن فيعلول وقد أقرها السيرافي من الفوائت، ورأى أنها فيفعل (السيرافي ٢٠٠٠م، ٩٩)، وشايحه أبو حيان في ذلك، (أبو حيان، ١٩٩٨م، ١١٤/١). أمَّا ابن جني فقد أجاز فيها أن يكون وزنها (فيعلول)، (ابن جني، د.ت، ٢١٦/٣)، أي أنها مأخوذة من (زرفن)، وهذا البناء قد ذكره سيبويه في الأسماء نحو: خيتعمور والخيسفوج، وفي الصفات عيسجور وعيضمور وعيطموس (سيبويه ١٩٨٨م، ٢٩٢/٤). وقد اختار ابن عصفور رأياً

ابن جَيّ، وحجته أنّ (فيعول) قد ثبت في كلامهم ولم يثبت فيفعول (ابن عصفور ١٩٩٦م، ٩٩). وإذا كان وزن فيفعول لم يثبت فإنه لم يثبت فعلا رباعيا يكون فيه الفاء والعين متجانسين.

الدليل الخامس: التوهم: نحو دحندح على وزن (فيعنفل)، إذ يقرر ابن جَيّ أنّ هذا وهم من الرواة؛ فالكلمة قسمان: (دح) و (دح)، الأولى منهما منونة، ونظيره صبه، ويدعم ابن جَيّ رأيه بقولهم دَحْ دَحْ، فهذا كأنه في المعرفة، ودح دَحْ في النكرة، مثل صبه صبه في المعرفة، وصبه صبه في النكرة (ابن جَيّ، د.ت، ١٩٨/٣). وابن جَيّ في هذا الرأي لا يطعن بأمانة الرواة، بل بمعرفتهم باللغة، فهو يقول: "ومن هنا قلنا إنّ صاحب اللغة إن لم يكن له نظر أحال كثير منها، وهو يرى أنه على صواب، ولم يؤت من أمانته، وإنما أتى من معرفته" (ابن جَيّ، د.ت، ١٩٨/٣). ويزيد ابن جَيّ من قوة رأيه بذكر معنى الكلمة، فقد ذكر ابن دريد أنّ معناها: قد أقررت فاسكت*. وجاء عن محمد بن حبيب أنّ معناها دويبة صغيرة. ثم يختم ابن جَيّ أدلته بنظير مطابق لهذه الكلمة، وهو جَحْ جَحْ التي وردت في قول الشاعر: إنّ الدقيق يلتوي بالجُنْبُحِ حتّى يقول بطنه جَحْ جَحْ. ومعناها حكاية صوت البطن (ابن جَيّ، د.ت، ١٩٩/٣).

الدليل السادس: ما كان أعجميا: وقد كان ابن جَيّ في بعضها متيقنا من أعجميتها، ومن ذلك: دُرَادِقْس، وهو طرف العظم الناتئ فوق القفا، ويحسب الأصمعي أنه رومي. ومثلها الحُزْرَانِق، ولكنه فارسي، وهو ضرب من ثياب الديباج، والنون فيه زائدة إن كان الدرادقس أعجميا، فإن كان الدرادقس عربيا كانت نونه أصلية؛ لأنها تقابل القاف (ابن جَيّ، د.ت، ٢٠٤/٣-٢٠٥). وليس بعذر أن تكون الكلمة أعجمية؛ فسيبويه ذكر كلمات كثيرة ليست عربية، فقد ذكر سيبويه في باب ما أعرب من الأعجمية أن العرب لهم ثلاثة مذاهب في إلحاق الكلمات الأعجمية بكلامهم (سيبويه ١٩٨٨م، ٢٩٦/٤). وصعفوق: وهم خدم باليامة (ابن جَيّ، د.ت، ٢١٥/٣). وبعضها الآخر لم يكن متأكدا من أعجميتها نحو شَمْنُصِير على وزن فَعْلِيل (الزبيدي ١٨٩٠، ٣١)، وقد يكون عربيا، وقد يكون أعجميا، فإن كان عربيا فهو فائت، وابن جَيّ ليس على بينة من عرييته (ابن جَيّ، د.ت، ٢٠٥/٣)، وهذا يجعل سيبويه في منأى عن اللوم لغفلته عنه. وقد يجوز فيه أن يكون محرفا لضرورة الوزن، إذ أصلها شَمْنُصِير (بسكون الميم)، ولكن لتحقيق الوزن عدل الشاعر إلى شَمْنُصِير (ابن جَيّ، د.ت، ٢٠٥/٣). والكلمة لم ترد إلا في الشعر: لعلك هالك إمّا غلام تبوأ من شَمْنُصِير مَقاما. (ديوان الهذليين ١٩٦٥م، ٦٦/٢).

الدليل السابع: الشذوذ وضعف القياس: إصْبُع، زَبُر، ضَبْل، خِرْفَع، ما يجعل ابن جَيّ لا يحفل بهذه الكلمات أنها شاذة لا يلتفت إليها، وابن جَيّ هنا ينقل قولاً للفراء الكوفي على لسان الفارسي: لا يلتفت إلى ما رواه البصريون من قولهم إصْبُع، فإننا بحثنا عنها فلم نجد، ثم إنها ضعيفة في القياس؛ لأنّ فيها انتقلا من كسر إلى ضم، وليس بينهما إلا ساكن (ابن جَيّ، د.ت، ٢١٢/٣)، وقد عدّ ابن جَيّ هذه الألفاظ مستكرهة في كلام العرب، ولا تُعقَد بابا ولا يُتخذ مثبها قياسا ابن جَيّ، د.ت، ٦٨/١) وينظر (الغامدي، ٤٢/٢٠١٨). السلطيط والسلطيليط: كلاهما شاذّ (ابن جَيّ، د.ت، ٢١٥/٣). إزْلَزْل، وهي كلمة تقال عند الزلزلة، وهو من الشاذ في الاستعمال، ولا يرى ابن جَيّ أنها من الزلزلة، فوزنه عنده فِعْلَعْل، وليس فِعْلَل، فهي من لفظ الأزل، والهمزة عنده أصلية وليست زائدة؛ لأنّ ذوات الأربعة لا تتقدمها الزوائد من أولها، إلا في الأسماء الجارية على أفعالها نحو مدحرج، و (إزْلَزْل) ليس منها (ابن جَيّ، د.ت، ٢١٢/٣-٢١٣). ويشار إلى أنّ أهل اللغة اختلفوا في وزن هذه الكلمة، فقد عدّها أبو حيان والسيوطي على وزن (إفعفل)، ينظر (أبو حيان الأندلسي ١٩٩٨م/١٤١٨هـ، ٤٥/١) و (السيوطي ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، ٨/٢)، وجاء في المزهري أيضا أنّ الفراء وجماعة يرون أنّ الرباعي المضاعف على وزن ففعف، وهذا يعني أنّ إزْلَزْل عندهم، إذا جعلوا الهمزة زائدة، وزنه (إفعف). الزونك على وزن فعئل، وتعني اللحيم القصير المتبخر في مشيه والصفط على الوزن ذاته، وتعني الرجل الضخم الرخو البطن (ابن جَيّ، د.ت، ٢١٧/٣). زونك ووزنه فونعل، وقد يكون وزنه فعنعل (الحديثي ١٩٦٥م، ١٨٤). زوَرَى مضاعف الواو على وزن فعئل (ابن جَيّ، د.ت، ٢١٨/٣). يرنا وتعفرت وزرنوق، وهذا الاعتذار غريب من ابن جَيّ الذي يعترف بكل اللغات، (ابن جَيّ، د.ت، ٢١٨/٣).

الأمثلة التي أقرّها ابن جَيّ

يمكن تقسيم الأمثلة التي أقرّ ابن جَيّ بأنها فائتة إلى قسمين: الأول- ما أقره دون استدراك. الثاني- ما أقره مع الاعتذار.

أما الأمثلة التي أقرّها دون استدراك فهي: فرانس على وزن فعانل، (ابن جَيّ، د.ت، ١٩١/٣). قيطون على وزن (فيعول) من قطنت بالمكان، لأنه بيت في جوف بيت (ابن جَيّ، د.ت، ٢٠٣/٣). و (زيتون وميسون)، وهما على وزن فعلون، والعجيب أن الكلمتين مشهورتان، والأولى تكررت غير مرة في القرآن (ابن جَيّ، د.ت، ٢٠٣/٣). جبروة على وزن فعلوة (ابن جَيّ،

د.ت، ٢٠٦/٣). أصري، وقال ابن جني فيها إن أبا العباس استدركها، ولعله يقصد المبرد. (ابن جني، د.ت، ٢١٢/٣). سراع، وهو موضع، وقد ورد في قول قيس بن ذريح: عفا سرف من أهله فسراع (ابن جني، د.ت، ٢١٣/٣) والبيت في ديوان قيس لبني (قيس، ٢٨/٢٠٣). وروي سراع بالشين، (ابن سيده، ٢٠٠/١، ٤٨٣)، وقيل في وزنه فعاول، وقيل فعالل، (أبو حيان، ١٩٩٨م، ٧٤/١)، واختار ابن عصفور أن يكون وزنه فعالل؛ فالواو أصلية، وإن كانت زائدة فإن ذلك سيؤدي إلى إثبات بناء لا نظير له ابن عصفور ١٩٩٦م، ٨٥) الخزعال وقد رواها الفراء (ابن جني، د.ت، ٢١٣/٣). الأربعة، أي جلس متربعا، والفزئوس من أسماء الأسد، والحبليل، وهو دويبة يموت فإذا أصابه المطر عاش (ابن جني، د.ت، ٢١٤/٣). ويلمّة، تقال للدهية، ورأى ابن جني أنه خارج على الحكاية، ثم ألحقت به الهاء للمبالغة (ابن جني، د.ت، ٢١٤/٣). وقد ذكر ابن جني في كتاب آخر أن (ويلمة) اشتقت من قولهم: (ويلمة)، وهو لفظ قد حذفت الهمزة منه، فالأصل (ويل أمه)، وهذا كثير في كلام العرب، كما اشتقوا لبّيت من لبّيك (ابن جني، ٢٠٠/٢، ٣٧٥). ووزن (ويلمة) فعللة، ومثلها (وهلمة) (ابن سيده ١٩٩٦م، ١١٩/٥). الماطرون على وزن فاعلول، لأن النون معربة، وهو قول الأخفش، (ابن جني، د.ت، ٢١٦/٣)، والماطرون هو اسم مكان (ابن منظور ١٤١٤هـ، باب مطرن)، ولم يعدها السيرافي مما يستدرك على سيبويه لأنها ليست من كلام العرب، وغالب ظنه أنها رومية، (السيرافي ٢٠٠م، ٩٤-٩٥)، ويعد أن تكون جمعا سمي به ((ابن عصفور ١٩٩٦م، ١١٠). ومثلها الماجشون على وزن فاعلول، وتعني ثياب مصبغة (ابن جني، د.ت، ٢١٦/٣)، وذكر ابن سيده أنه اسم رجل، وحكي ذلك عن ثعلب (ابن سيده، ٢٠٠م، ٥٨١/٧). (زوزي) على وزن فعلل من مضاعف الواو مثل عدبس (ابن جني، د.ت، ٢١٨/٣)، وهي صفة فيقال رجل زوزي للمتخلف المتكيس (ابن منظور ١٤١٤هـ، باب زيز).

أما الأمثلة التي أقرها مع الاعتذار لسببويه فهي: تُرجمان: قال ابن جني: حُكي فيه تُرجمان بضمّ التاء، ومثاله فُعَلان كعُترِفان ودُحُسمان، (ابن جني، د.ت، ١٩٣/٣)، وقد ذكر نظيره سيبويه فقال: "ويكون على مثال فُعَلان في الاسم والصفة نحو عُقربان والصفة نحو العردمان" (سبويه ١٩٨٨م، ٢٩٦/٤). ولم يذكر ابن جني ما حكي في ترجمان من ضمّ أوله للحط ممن روى ترجمان بالفتح أو لتضعيف الرواية، بل هو يقرّ بالكلمة، إذ يبين جواز مجيء وزن فُعَلان وإن لم يجز فُعَلن نحو جعفر؛ لأنه يجوز مع الألف والنون من الأمثلة ما لولاهما لم يجز، فقد ورد عُنفوان على الرغم من عدم وجود فُعَلو في الكلام، وورد خنَظيان على الرغم من عدم وجود فعلي في الكلام، وكذلك الزيهقان على الرغم من عدم وجود فَيَعْل في الكلام (ابن جني، د.ت، ١٩٣/٣-١٩٤). ولم يذكر السيرافي هذه الكلمة، واكتفى بذكر تُرجمان، وكأنه لا يعترف بتُرجمان، وكان أهل اللغة قد ذكروا في هذا الكلمة عدة لغات هي (تُرجمان، وتُرجمان، وينظر (ابن منظور ١٤١٤هـ، باب ترجم ورجم).

مهوآن: وتعني ما اطمأن من الأرض واتسع (ابن منظور، ١٤١٤هـ، باب هآن)، وجاء في تهذيب اللغة أن معناه المكان البعيد (الأزهري، ٢٠٠م، باب الهاء والنون)، وذكر صاحب الصحاح أنه الصحراء الواسعة (الجوهري ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧، باب هوأ) وأقر ابن جني أنه فائت، ورد قول السيرافي في مهوآن، وعدّ ابن جني الاعتقاد أن وزنه مفعَلل (الواو أصلية) سهوا ظاهرا؛

لأنّ الواو لا تكون أصلا في الرباعي إلا إذا كان مضعفا نحو ضوضاة وغوغاة، وشذ عن ذلك (ورنتل) (سبويه ١٩٨٨م، ٣١٤/٤)، ولا يصحّ القياس عليه كما فعل السيرافي؛ لأنّ مهوآن ليس من الرباعي المضعّف. (ابن جني، د.ت، ١٩٥/٣-١٩٦). ووافق ابن القطاع على رأي ابن جني في أنّ وزنه (مفعول) (ابن القطاع ١٩٩٩م، ١٦٥)، وكذلك أبو حيان، (أبو حيان، ١٩٩٨م، ١٠٥/١) ومع هذا وجد ابن جني وجهها لغفلة سيبويه عن مهوآن، إذ يقول ابن جني إنّ الواو قد تكون أصلية من وجه آخر؛ وذلك بأنّ سيبويه حين سأل الفصحاء عن تصغير (مهوآن) على الترخيم، فحذفوا الميم والنون، ولم يحذفوا الواو، فحكم سيبويه بأصالة الواو، وإذا كان هذا جائزا تكون (مهوآن) مثل (ورنتل)، أي شاذة، وذكر ابن جني معلقا على هذا أنّه من باب إحسان الظنّ بسببويه. وإن كان ابن جني قد أحسن الظنّ بسببويه وبحث له عن منفذ تكون فيه الواو أصلية كان عليه أن يحسن الظنّ بالسيرافي الذي حكم على الواو بالأصالة أيضا، لكنّه، أي ابن جني، رأى ذلك سهوا ظاهرا.

الهُنْدَلَع ووزنها فُنْعَلل بزيادة النون: وهي بقلة، وقيل إنها غريبة لا تنبت في كل سنة، وهذا الأمر جعل ابن جني يقول: "وما كانت هذه سبيله كان الإخلال به قدرا مسموحا به، ومعفوا عنه" (ابن جني، د.ت، ٢٠٣/٣)، وإنّ هذا الاعتذار عن سببويه لغريب غرابة الهندلح، فكيف تكون ندرة الشيء وقلته سببا للتغافل عن ذكره؟! وحرّى بالإشارة إلى أنّ أهل اللغة قد اختلفوا في وزن هندلح، فهي كما سبق عند ابن جني فعنل، ووافقه ابن يعيش (ابن يعيش ٢٠٠١م، ٢٠٢/٤) ورأى غيره أنها على وزن (فُعَلَل) مثل هندلق (الثمانيني ١٩٩٩م، ٢٠٨) و (ابن القطاع ١٩٩٩م، ٣١٧)، وذهب أبو حيان إلى أنه على وزن (فنعلعل) (أبو حيان، ١٩٩٨م، ١٢٥/١). وأيا كان وزنه فهو فائت على سببويه.

وليس كما ذهب محقق كتاب فوائت كتاب سيبويه للسرياني حين رأى إسقاط هندلح؛ لأنّها من الأبنية المختلف في وزنها، (السرياني ٢٠٠م، ٥٨) فسيبويه لم يذكر (فُنعلا) ولا (فُغَلِّلا). والحق أنّ الحكم على الوزن أمر عسير؛ إذ لم يُحفظ من (فُنعلا) و (فُغَلِّلا) غير هذه الكلمة، وقد انتبه ابن عصفور لهذا، فكان رأيّه أنّ الأولى أن يدخل في الباب الأوسع، وهو المزيد، أي على فنعلا؛ لأنّ أبنية المزيد أكثر من أبنية المجرد في الزيادة (ابن

عصفور ١٩٩٦م، ٥٧)، ويقول الصاعدي في ذلك: "فالحكم بزيادتها أقرب؛ لأنّ الحرف إذا تردد بين الأصالة والزيادة مع ندرة الوزنين كان الأولى الحكم بالزيادة لكثرة ذي الزيادة" (الصاعدي ٢٠٠٢م/١٤٢٢هـ، ١٤٠/١) كُذِّبَ وكُذِّبَ بتخفيف الذال وتشديدها، ومثلها دُرح وُدَّرَح، ويعلّق ابن جيّ قائلا: "ولسنا نعرف كلمة فيها ثلاث عينات غير كُذِّبَ وُدَّرَح" (ابن جيّ، د.ت، ٢٠٤/٣). وكأنّ هذا مدخل للعفو عن سيبويه في السهو عنه كما في الهندلح! مؤق ومأق، إذ اعترف ابن جيّ بفواتهما، لكنّه لم يلغ احتمال أن يكونا مخففين من مؤقّ ومأقّ، وليست هذه الباء ياء النسب، بل هي ياء زائدة غير لازمة، (ابن جيّ، د.ت، ٢٠٥/٣-٢٠٦) حوريت، ورغم أنّ ابن جيّ يقرّ بفواته إلا إنه ذكر خوضه فيه مع الفارسي وقد قلّل الفارسي من الحفل بهذه الكلمة؛ لأنها ليست من لغة ابني نزار، أي ربيعة ومضر (ابن جيّ، د.ت، ٢٠٧/٣). ولا مردّ لذكر ابن جيّ محاورته الفارسي وإيراد قوله إلا الحرص على تبرئة سيبويه والرغبة في الدفاع عنه، إذ لم يعقّب ابن جيّ على قول الفارسي، ولا يمكن لابن جيّ أن يظهر موافقته على قول الفارسي، فهو الذي يقول اللغات كلها حجة، من أجل ذلك صمت عن الرد على قول الفارسي فمرّ عنه دون عنابة. ورَجَّح ابن عصفور أن يكون حوريت وصوليت أصلهما فعليت بكسر أوله، صمّ فُتَح أوله تخفيفا، كما قالوا في (بُزْع): (بُزْع). الخلبوت، وهو المخادع الكذاب والحيتوت، وهو ذُكِر الحيات، وكلاهما على وزن فعلوت (ابن جيّ، د.ت، ٢٠٧/٣). القهوبة، وكان سيبويه قد قرّر أنّه ليس في الكلام فَعُولِي، ولكن قد يأتي بناء مع هاء التانيث ما لا يكون دونها نحو: تَرْقُوة وجِذْرية.

الماخذ على منهج ابن جيّ

أولا- التعصب، وقد ظهر ذلك في مواضع عديدة مثل ترقوة وتلعابة وتلقامة، وغيرها من الأمثلة التي كان يصرّ فيها على عدم الاعتراف بفوات الوزن في الكتاب.

ثانيا- الاضطراب في المنهج؛ إذ كان يرفض رأيا ويقبل آخر، والعلة واحدة لهما كما في (مهوأن). وكان يتشبه بأدلة واهية ضعيفة كما ذكر في أمهج حين بيّن أنّ المسموع أمهجان وماهج، ولا يكون هذا دليلا يرقى أن يصرح به، فكيف يكون المسموع دليلا على عدم وجود بناء أو عدم سماعه، وما دامت الكلمة قد وردت فهي من المسموع سواء في شعر أو في غيره.

ثالثا- اقتراح آراء لسيبويه دون أن يذكرها سيبويه، ومحاولة إقناع نفسه والقارئ أنها صدرت عن سيبويه، وقد عدّها من حسن الظن بسيبويه كما في (مهوأن)، فقد ذكر ابن جيّ قصة من نسج خياله عن سيبويه، ولعلّ هذا ليس منهجا علميا دقيقا تبني عليه حجة. ولو أنّ ابن جيّ نسب ذلك إلى نفسه، وجعله رأيّه وتحليله دون إقحام سيبويه لكان خيرا له وأدنى للمنهج العلمي. ومن ذلك أيضا الحكم على بعض الأمثلة أنّ قائلها ليس فصيحاً ونسبة ذلك إلى سيبويه، دون مرجع لذلك.

رابعا - التعميم غير الدقيق الذي يعوزه الدليل، أن جل الأمثلة شاذة وليس قائلها فصيحاً، ولم تكن تلك الأمثلة إلا الجزء اليسير من مجموع الأمثلة.

خامسا- عدم ذكر مصادر بعض الأمثلة، خاصة التي حكم عليها بالشذوذ.

٢. الخاتمة

إنّ الباحث في كتب النحو والصرف والمعاجم لا جرم أنّه واجد أبنية تتزايد كلما انتقل من عصر إلى عصر لاحق، ولا يمكن ضبط الأبنية وحصرها لتظل على حال واحدة مع تقدّم الزمان، وتقارض اللغات، وحاجة المتكلمين لانتزاع أبنية جديدة لمفاهيم ومعاني تطرأ لم تكن معروفة من قبل، وهذا ما غاب عن القدامى كابن جيّ وغيره ممن اندفعوا يردون ما ظلّوه انتقاصا وخطأ من جهد سيبويه.

ولم يكن سيبويه سائرا على منهج غيره في دفاعه عن سيبويه، كما قرّر محقق كتاب فوائت الكتاب للسرياني، بل اختط لنفسه منهجا انفرد به، وظهر ذلك واضحا في عدد الأبنية المذكورة، وعدد الأبنية المعترف بها، وعدد الشواهد المُساقاة، وكثرة

العلل التي حرص ابن جني على جمعها لإقناع القارئ ببراءة سيبويه من السهو عنها أو ضعف تقديره في الأبنية التي فاتته. ومما يُحسب لابن جني ذكر مصادر الأبنية التي ذكر أنها فاتت سيبويه في كثير من المواضع، والأبنية التي لم يذكر مصادرها هي معروفة لأهل العلم كالأمثلة التي أوردها ابن السراج والسيرافي.

وقسم ابن جني فوائت الكتاب إلى ثلاثة أقسام، هي الأبنية التي ليس قائلها فصيحاً، والأبنية التي أصابها التغيير للضرورة الشعرية، والأبنية التي فاتت سيبويه حقاً التي كان له فيها مساران، الأول إقرارها دون تعليق، والثاني إقرارها مع محاولة الاعتذار عن سيبويه وإيجاد مخرج له لعدم ذكرها. ولكن ابن جني في التفصيل استعان بأدلة أخرى غير الضرورة الشعرية وعدم فصاحة القائلين نحو ما ذكره سيبويه أو ذكر نظيره، واختلاف الرواية في البناء، واختلاف الوزن بين سيبويه وغيره، والتوهم والعجمة والشذوذ، وثمة فرق بين عدم فصاحة القائلين وشذوذ الكلمة، إذ شذوذ الكلمة لا يعني عدم فصاحتها أو عدم فصاحة قائلها.

وكما كان لمنهج ابن جني في الدفاع عن سيبويه حسنات كان عليه مأخذ؛ فقد ظهر واضحاً التعصب لآراء سيبويه، وهذا ما جعله مضطرباً في مواضع عديدة، ودفعه أيضاً لتخيل آراء وقصص لا وجود له عند سيبويه، وساقه إلى التعميم الذي لا يستند على دليل، فضلاً عن تجاهله ذكر مصادر بعض الأمثلة.

بيان تضارب المصالح

يقر جميع المؤلفين أنه ليس لديهم أي تضارب في المصالح.

المراجع

- ابن الأنباري. (١٩٨٧). *الأضداد* (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم)، بيروت: المكتبة العصرية.
- ابن الدهان. (٢٠٠٣). *شرح أبنية سيبويه* (تحقيق علاء محمد رأفت)، القاهرة: دار الطلائع.
- ابن السكيت. (١٩٩٨). *الألفاظ* (ط ١، تحقيق فخر الدين قباوة)، مكتبة لبنان ناشرون.
- ابن القطاع الصقلي. (١٩٩٩). *أبنية الأفعال والأسماء والمصادر* (ط ١، تحقيق أحمد محمد عبد الدايم)، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية.
- ابن الوراق. (١٩٩٩). *علل النحو* (ط ١، تحقيق محمود جاسم الدرويش)، الرياض، السعودية: مكتبة الرشد.
- ابن جني. (١٩٥٤). *المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني* (ط ١). دار إحياء التراث القديم.
- ابن جني. (٢٠٠٠). *سر صناعة الإعراب* (ط ١، تحقيق أحمد رشدي ومحمد فارس)، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن جني. (د.ت). *الخصائص* (تحقيق محمد علي النجار)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، المكتبة العلمية.
- ابن خالويه. (١٩٧٩). *ليس في كلام العرب* (ط ٢، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار).
- ابن دريد. (١٩٨٧). *جمهرة اللغة* (تحقيق رمزي منير بعلبكي)، بيروت: دار العلم للملايين.
- ابن سيده. (١٩٩٦). *المخصص* (ط ١، تحقيق خليل إبراهيم جفال)، بيروت: دار إحياء التراث لعربي.
- ابن سيده. (٢٠٠٠). *المحكم والمحيط الأعظم* (ط ١، تحقيق عبد الحميد هندواي)، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن عصفور. (١٩٩٦). *المتع الكبير في التصريف* (ط ١). مكتبة لبنان.
- ابن فارس. (١٩٧٩). *معجم مقاييس اللغة* (تحقيق عبد السلام هارون)، دار الفكر.
- ابن منظور. (١٤١٤هـ). *لسان العرب* (ط ٣). بيروت: دار صادر.
- ابن يعيش. (٢٠٠١). *شرح المفصل* (ط ١). إميل بديع يعقوب، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

- أبو حيان الأندلسي. (١٩٩٨). *ارتشاف الضرب من لسان العرب* (ط ١)، تحقيق رجب عثمان محمد، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- الأزهري الهروي. (٢٠٠١). *تهذيب اللغة* (ط ١)، تحقيق محمد عوض مرعب، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الأستراباذي. (١٩٧٥). *شرح شافية ابن الحاجب* (تحقيق محمد نور الحسن وآخرون)، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الإشبيلي الزبيدي. (١٨٩٠). *الاستدراك*. اعتنى به المستشرق الإيطالي أغناطيوس كويدي، طبع بروماسنة.
- أمرؤ القيس. (٢٠٠٤). *ديوان امرئ القيس* (ط ٢)، تحقيق عبد الرحمن المصطاوي، بيروت: دار المعرفة.
- الأنباري. (١٩٨١). *المذكر والمؤنث*. محمد عبدالخالق عزيمة، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، مصر.
- الأنباري. (١٩٩٩). *أسرار العربية* (ط ١)، دار الأرقم بن أبي الأرقم.
- الثمانيني. (١٩٩٩). *شرح التصريف* (ط ١)، تحقيق إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد.
- الجوهري الفارابي. (١٩٨٧). *الصاحح تاج اللغة وصحاح العربية* (ط ٤)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، بيروت: دار العلم للملايين.
- الحديثي. (٩٦٥١). *أبنية الصرف في كتاب سيبويه* (ط ١). منشورات مكتبة النهضة، بغداد، العراق.
- حسان. (٢٠٠٦). *اللغة العربية مبناها ومعناها* (ط ٥). عالم الكتب.
- الحسن. (٢٠٠٥). *أبنية المصادر بين الوضع والاستعمال*. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، ٣٠٥، ٨٠، ٣٣٥.
- خماقاني. (٢٠١٦). *التطور اللغوي*. مجلة الأثر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، (٢٤)، ١٦٧-١٧٤.
- الزبيدي. (١٨٩٠). *الاستدراك على سيبويه*. (تحقيق أغناطيوس كويدي)، روما.
- سيبويه. (١٩٨٨). *الكتاب* (ط ٣)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- السيرافي. (٢٠٠٠). *فوائد كتاب سيبويه من أبنية كلام العرب* (ط ١)، تحقيق محمد عبد المطلب البكاء، بغداد، العراق: دار الشؤون الثقافية العامة.
- السيوطي. (١٩٩٨). *المزهر في علوم اللغة وأنواعها* (ط ١)، تحقيق فؤاد علي منصور، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الصاعدي. (٢٠٠٢). *تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم* (ط ١)، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة النورة، المملكة العربية السعودية.
- طرفة بن العبد. (٢٠٠٢). *ديوانه* (ط ٣)، تحقيق مهدي محمد ناصر الدين، بيروت: دار الكتب العلمية.
- عبد التواب. (١٩٦٧). *لحن العامة والتطور اللغوي* (ط ١)، مصر: دار المعارف.
- العظامات. (٢٠١٣). *التداخل الصبغي في أبنية المصادر والمشتقات* [رسالة ماجستير]. جامعة آل البيت.
- الغامدي. (٢٠١٨). *الخروج من الضم إلى الكسر والعكس عند النحويين*. مجلة الدراسات اللغوية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٢٠، (٣).
- الفراهيدي. (د.ت). *كتاب العين* (تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي)، دار ومكتبة الهلال.
- فليش. (١٩٦٦). *العربية والفصحى* (ط ١)، عبد الصبور شاهين، مترجم، بيروت: المطبعة الكاثوليكية.
- قيس لبنى. (٢٠٠٣). *ديوان قيس لبنى* (شرح وتحقيق عبد الرحمن المصطاوي)، بيروت: دار المعرفة.
- المبرد. (د.ت). *المقتضب* (تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة). بيروت: عالم الكتب.

* هذا الكتاب ضمن شرح كتاب سيبويه للسيرافي، وهو باب من أبواب شرح الكتاب للسيرافي، وقد حمل عنوان (باب ما فات سيبويه من أبنية كلام العرب)، وسمّاه البگاء: (فوائت كتاب سيبويه من أبنية كلام العرب).

عياهم بفتح أوله جمع عيهم وعيهوم وتعني الجملة الشديدة ((ابن منظور ١٤١٤هـ، باب عهم)). *

تعني الشدائد والدواهي * تقول العرب للرجل إذا أقّر بما عليه: دحّ دحّ، وقالوا دحندح موصول، وقالوا دحّ دحّ بلا تنوين يريدون قد أقررت فاسكت. (ابن دريد ١٩٨٧م، ٣/١٢٨٣)